

تخبُّط سياسة الاتصال للحكومة في تونس يربك جهود السيطرة على الوباء

خالد هديوي

الرسمية باسم اللجنة العلمية، والحكومة لا تملك سياسة واضحة في التعامل مع الأزمة إلا عبر بعض النقاط الإعلامية. واعتبر أن "قرارات الحكومة متاخرة، وهناك تهزّب واضح من تحمل المسؤولية، أولاً بشأن جلب التلقيح، وثانياً بخصوص إقرار الحجر الصحي الشامل مقابل التعويض الاقتصادي والاجتماعي للفئات الشعبية".

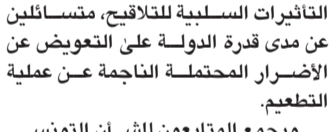
وأردف "الحكومة لا تملك إجابة على هذه الأسئلة، وهي فشلت في معركة كورونا، إلى جانب المشيبي الذي بدأ مستواه ردياً جداً في إدارة الأزمة، ولم يكن هناك أي استعداد للتعامل مع المعركة منذ البداية". واستطرد المليكي "المطلوب اليوم إعلان تونس في حالة كارثة صحية وطلب الإغاثة الدولية، لأن المنظومة الصحية في حالة انهيار".

ولم يقتصر ضعف الجانب الاتصالي على كيفية فرض القرارات والالتزام بالبروتوكول الصحي، بل شمل أيضاً عملية التلقيح ضد الوباء. ويبدو أن وزارة الصحة لم تتجنح حتى اللحظة في إقناع الفئات الشعبية بضرورة الإقبال على التسجيل لتلقي جرعات اللقاح، وهو ما تظهره أرقام المسجّلين في منظومة التلقيح التي لا تزال ضعيفة بالنظر إلى عدد سكان البلاد.



سعيد العايدي

السياسة الاتصالية في تونس ليست ضعيفة بل منعقدة تماماً



حاتم المليكي

الحكومة فشلت في المعركة وعلينا الآن طلب الإغاثة الدولية

وسبق أن انتقد عدد من نواب البرلمان ما اعتبروه "ضعفاً في السياسة الاتصالية لوزارة الصحة" لإقناع التونسيين بالتسجيل في عملية التلقيح في ظل وجود تخوف لدى البعض من التأثيرات السلبية للتلقيح، متساكين عن مدى قدرة الدولة على التعويض عن الأضرار المحتملة الناجمة عن عملية التطعيم.

ويجمع المتابعون للشأن التونسي على أن الحرب ضد كورونا في البلاد تتفكّر إلى قيادة حقيقية، وفي الوقت الذي يحتاج فيه التونسيون إلى قائد واحد يشرح لهم الأزمة والإجراءات المتخذة لمواجهة الوباء، طفا على السطح نزاع صلاحيات بين أطراف السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية) ورأس السلطة التشريعية (رئاسة البرلمان).

وحسب هؤلاء فقد خُلف التخطيط السياسي مشكلة اتصالية بين السلطة والشعب، واضعاً متصدرو المشهد بوصلة الخطاب، ما خلق نوعاً من الفوضى الاتصالية وإرباكاً لدى الرأي العام. ويشهد الوضع الصحي في تونس أزمة غير مسبقة مع انعكاس تداعيات كورونا التي رمت بثقلها على وضعية المنشآت العمومية بالبلاد بسبب ضعف الإمكانيات والتجهيزات، حيث كشف تفشي الوباء حجم النقائص التي تعاني منها المنظومة الصحية في البلاد واختلال الخدمات الاستشفائية بين مدنها رغم وعود الحكومات منذ ثورة يناير 2011 بالتدارك.



من يتحمل مسؤولية الانهيار الصحي في تونس

رمطان لعمامرة ورقة الجزائر لمواجهة مكاسب المغرب في ملف الصحراء

توقعات بجولة خارجية للعمامرة دفاعاً عن البوليساريو



محمد مأمون العلوي

الرباط - تراهن الحكومة الجزائرية

عقاب استلام رمطان لعمامرة مهام وزارة الخارجية على قدرة دبلوماسيتها على تحقيق مكاسب استراتيجية وتعزيز النفوذ وبشكل خاص التشويش على مكاسب المغرب في ملف الصحراء، خاصة لما عرف به لعمامرة من دفاعه المستميت عن أطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية.

وحدد لعمامرة وزير الخارجية الجديد معالم خارطة طريق مهمته، فيما اعتبر أولوياته الدبلوماسية في عهده "لم الشمل في المنطقة، والمحافظة على دور الجزائر القيادي في القارة الأفريقية وتعزيزه".

وتعيين لعمامرة في منصب وزير للخارجية ترقى فيه رئاسة الجزائر ومؤسستها العسكرية طوق نجاة دبلوماسي للنظام بعد الإفخاقات المتتالية التي راكمها هذا النظام في العديد من المناسبات ليس آخرها اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه، ونجاح مناورات الأسد الأفريقي بالاقليم الجنوبية في الشهر الماضي.

وقال لعمامرة خلال مراسم توليه لمنصبه خلفاً لصبري بقوادوم بعد تعديل وزاري "إننا على أتم الاستعداد لتجسيد أواخر الأخوة مع كل الدول العربية الشقيقة، وننتقل إلى قمة عربية ناجحة في المستقبل القريب".

ويروي مراقبون أن النظام الجزائري هو الذي يصنع عوائق التكامل بين دول المغرب العربي بضمن وجود

حركة انفصالية في تندوف جنوب بلاده تناصب العداء للمغرب ووحدته الترابية، مشيرين إلى أن لعمامرة معروف بدفاعه المستميت عن انفصال الصحراء واستغل مواعده الدبلوماسية لهذه الغاية.

وأكد خبراء في العلاقات الدولية لـ"العرب" أن الاستعانة بلعمامرة وزيراً جديداً للخارجية باعتباره أحد وجوه الحرس القديم في النظام الجزائري، يعكس كمية الفشل الذي راكمته الدبلوماسية الجزائرية في معركة عداؤها لوحدة المغرب، مضيفين أن اختياره لن يشكل أي فرق سياسياً ودبلوماسياً وهي فقط إشارة إلى استمرارية عقيدة العداء. وأوضح رضا الفلاح أستاذ العلاقات الدولية لـ"العرب" أن "الشغل الشاغل للجزائر منذ استقلالها هو أن تصبح القوة الإقليمية المهيمنة مغاربيا، لكن بالرغم من دعمها لكل ما يضعف المغرب وبالرغم من تراكم عائدات البترول والغاز وضخامة ميزانية الإنفاق العسكري، فإنها لم تتمكن من فرض هيمنتها على المغرب الكبير".

وتوقع مراقبون أن يقود لعمامرة في الأيام المقبلة جولة خارجية للدفاع عن الأطروحة الانفصالية التي يتبناها النظام الجزائري من مدخل الوحدة والتكامل وذلك لإضفاء نوع من الشرعية على خطته المناهضة لوحدة المملكة المغربية وسيادته الترابية. ويتهاضخ النظام الجزائري أي نوع من التقارب السياسي والاقتصادي بين

البلدان المغاربية وخصوصاً مع المغرب، وذلك بعد الأوامر التي أصدرها الرئيس عبدالمجيد تبون في مايو الماضي بإلغاء أي عقود تجارية تجمع شركات جزائرية بنظيراتها المغربية.

وقد كرر لعمامرة ما جاء في مراسلة الرئيس تبون الموجهة إلى الحكومة والقطاعات المعنى، في أن وجود علاقات تجارية مع كيانات أجنبية دون مراعاة المصالح الاقتصادية للبلاد "يعتبر بمثابة مساس خطير بالأمن الوطني". ويراي سعيد الصديقي أستاذ العلاقات الدولية لـ"العرب" فإنه "لا شيء تغير في النظام الجزائري حتى يغير سياسته نحو المغرب، مضيفاً أنه لا يمكن توقع تطبيع كامل للعلاقات بين الدولتين ما لم تتوفر شروط تزيل هذا الوهم، وتبديد الشك المتبادل بينهما".

وأوضح الصديقي أن "المؤسسة العسكرية استثمرت الملايين من الدولارات في تكتيس وهم وجود تهديد وجودي من قبل المغرب، سواء في الإنفاق العسكري أو في الاحتضان الشامل لجبهة البوليساريو على كل الأصعدة". وسبق للعمامرة أن توقع في العام 2014 أن تكون سنة 2015 سنة الحسم في الصحراء المغربية لصالح المغرب الانفصالي، لكن تصريحاته بعد تنصيبه قبل يومين تعكس فشل نظامه في قضية الصحراء المغربية عندما أرجعها إلى "تغيرات غير متوقعة على الصعيدين الوطني والدولي".

قلق في الجزائر من عودة قوية لفايروس كورونا

طاهر بليدي

لوباء كورونا، والالتزام بتدابير الوقاية من أجل كسر الموجة الثالثة التي تعتبر أكثر خطورة وفتكا بالمصابين.

وأكد مدير معهد باستور الحكومي أنه "منذ بداية التلقيح لم تشهد أي وفاة أو حالة خطيرة للملقحين، بالعكس جميع الحالات في صحة جيدة (...) إن أكثر ما يؤلمنا هو مشاهدة الجزائريين يموتون يومياً أمام أعيننا، ونحن لدينا الملايين من اللقاحات في المخازن تنتظر. ماذا لو عاد واحد من ضحايا الوباء؟ أظن أنه لن يفرط في التلقيح".

وفي خطوة لحض السكان على الإقبال على حملة التلقيح، أوعزت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لأئمة المساجد لتوجيه خطبهم وتوعية المراتدين عليها خاصة خلال صلاة الجمعة.

وصرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف يوسف بلهمدي بأنه سيتم مرافقة حملة التطعيم أمام المساجد بأخرى توعوية أمام بيوت الله والمساجد الثقافية التابعة لها لشرح أهمية التلقيح ضد كورونا.

لكن رغم ذلك فإن العزوف على التلقيح لا يزال لافتاً في الجزائر رغم وجود الملايين من الجرعات في المخازن، وقد قدر الخبير وعضو اللجنة المختصة برياض محياوي عدد الملقحين بنحو مليونين إلى حد الآن، وهو رقم بعيد عن طموح الحكومة وخصوصاً في الفترة الأخيرة، حيث وقع تغيير اللجنة المختصة بالموجة المستجدة.

والسلطات الصحية، بدل الاستسلام للشائعات الراجحة في المنصات الإلكترونية".

ودخلت السلطات الصحية بالجزائر في حملات واسعة لتلقيح السكان، غير أن الاستجابة تبقى محتشمة بسبب منسوب الوعي واللغط المنثار على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حول طبيعة ومفعول ونتائج اللقاحات المعتمدة إلى حد الآن. وصرح في هذا الشأن المدير العام لمعهد باستور وعضو اللجنة العلمية لمراقبة ورصد فايروس كورونا البروفيسور فوزي درار السبت أن "المعهد وزع منذ شهر يناير الماضي حوالي خمسة ملايين جرعة على كل الولايات، وسيتم استلام أربعة ملايين جرعة سينوافك خلال هذا الأسبوع، وهو ما يقرب الحملة من سقف ربع السكان".

استغرب المتحدث في تصريح لإذاعة حكومية محلية "عدم إقبال الجزائريين على التلقيح، حتى أن بعض الفضاءات المفتوحة في العاصمة لا تشهد أي إقبال، كما هو الشأن في منزله الصابلات الذي يأتيه الآلاف يوميا غير أن عدد المقبلين على عملية التلقيح يبقى عداً ضئيلاً".

وحض المتحدث على ضرورة تسخير كل وسائل التعبئة والتحفيز بما فيها المساجد من أجل إقناع الناس بالإقبال على حملات التلقيح المضاد



محمد ملحاق

حالة التراخي في التي ساهمت في العودة للأففة للجائحة